

استمرت 56 يوما بكلفة 4 ملايين دينار

العازمي: «مصفاة الأحمدى» تنتهي من صيانة وحدات بطاقة 270 ألف برميل يوميا

أحمد مغربي



مطلق العازمي

900 مهندس وفني

وعامل شاركوا

في عمليات

الصيانة الدورية

لـ 25 وحدة



التي خضعت ضمن أعمال الصيانة الشاملة لمصفاة ميناء الأحمدى بلغ أكثر من ألف معدة وآلة منها 224 وعاء و241 مبادلا حراريا و25 مضخة و313 صمام أمان للحماية من الضغط و33 فرنا.

وأكد العازمي أن للصيانة الشاملة أهمية كبيرة للعاملين في المصفاة فهي تتيح المجال لتعلم الكثير حول خصائص كل مهمة من المهام وأنوار العاملين اليومية ومسؤولياتهم، وأصفا إياها بفرصة ذهبية خاصة للمهندسين والفنيين الجدد.

ولفت إلى أن إدارة المصفاة استغلت فرصة الصيانة الشاملة لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع وحدة التكسير الهيدروجيني، مشيراً إلى أن هذا المشروع يهدف إلى رفع كفاءة التشغيل والإنتاج وتحسين معايير السلامة للمفاعل بتكلفة بلغت 2,2 مليون دينار وتم تنفيذها خلال 32 يوماً. من جهة، قال مهندس الصيانة سلمان باقر إن عمليات الصيانة في المصفاة يتم التركيز فيها على سلامة العاملين وحماية المعدات والأصول والتأكد من تطبيق جميع إجراءات السلامة الخاصة بشركة البترول الوطنية الكويتية، مشيراً إلى أن مشاركته في الصيانة الأخيرة تعتبر

كشفت نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء الأحمدى في شركة البترول الوطنية الكويتية مطلق العازمي أن المصفاة انتهت مؤخرا من تنفيذ عمليات صيانة شاملة لوحدات FUP والتي استمرت لمدة 56 يوما بكلفة تقديرية بلغت 4 ملايين دينار، مبيّنا أن الطاقة الإنتاجية لوحدات FUP تبلغ تقريبا 270 ألف برميل يوميا. وأوضح العازمي خلال مؤتمر صحافي عقده إدارة المصفاة بمناسبة انتهاء أعمال الصيانة الشاملة لوحدات مصفاة الأحمدى أن هذه الصيانة تدخل ضمن الخطة الخمسية للصيانة في مصفاة ميناء الأحمدى. وبين أن الصيانة الشاملة للوحدات تعتبر أكثر أنواع الصيانة أهمية نظرا لعدد الآلات المشمولة في الصيانة وحجم العمالة المشاركة، لافتا إلى أن عدد العاملين في الصيانة الشاملة وصل وقت الذروة إلى أكثر من 900 مهندس وفني وعامل.

ولفت إلى أنه تم توزيع وحدات/مصانع (FUP) والتي بلغت 25 وحدة على 5 فرق عمل بالإضافة إلى فريق عمل الورشة بالمصفاة، مشيراً إلى أن فرق العمل أدارها منسق الصيانة م. أحمد إسمايل رئيس فريق المعدات السدوارة في حين كان رأس كل فريق عمل مهندس صيانة، ويذكر أن عدد المعدات



جانب من قص شريط مشروع تطوير منفذ النويصيب البري

بدء الأعمال اعتبارا من الشهر الجاري وتسليم المشروع في الربع الأول من 2016

«نפט الخليج» تطور منفذ النويصيب البري



لقطة جماعية خلال وضع حجر الأساس للمشروع

أقامت الشركة الكويتية لنفط الخليج حفل وضع حجر الأساس لمشروع تطوير منفذ النويصيب البري وهو المشروع الذي ترعى الشركة تنفيذه، وذلك بحضور

رئيسها التنفيذي علي دغيم الشمري، ومحافظ الأحمدى الشيخ فواز الخالد، ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد، وممثلة الإدارة العامة للجمارك، وعدد من قيادات الوزارة، والإدارة التنفيذية بالشركة.

وفي كلمته الافتتاحية خلال حفل وضع حجر أساس المشروع أكد على الشمري أن الشركة تقوم بتنفيذ هذا المشروع كجزء من مسؤولياتها كشركة نفطية، وانطلاقاً من إيمانها بدورها بأن تكون عوناً للحكومة لتقديم خدمات تسهل أمور المواطنين لاسيما أن منفذ النويصيب البري يعد مركزاً حيوياً يمر به آلاف المسافرين سنوياً ومنهم موظفو الشركة.

وأوضح خلال كلمته أن الهدف من هذا المشروع الحيوي هو تيسير عبور السيارات والحافلات العامة والشاحنات وتحسين بيئة العمل والخدمات الأخرى بالمنفذ، بالإضافة إلى تطوير منشآته بما يعكس الصورة الحضارية لأهم المنافذ البرية في دولتنا الحبيبة، ويمثل نقلة نوعية في تسهيل حركة المرور البري لضيوف الدولة. وأضاف قائلاً إن تطوير منفذ النويصيب هو إلا ثمرة جهود متواصلة مع قيادات وزارة الداخلية لتنفيذ المشروع في هذا المنفذ الحدودي الحيوي الذي يعتبر واجهة حضارية للكويت. كما أشاد خلال كلمته بالتعاون المثمر الذي لمسته الشركة منذ بداية فكرة

الشمري: المشروع

يهدف إلى تيسير

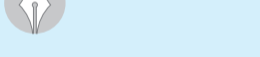
عبور السيارات

والحافلات العامة

والشاحنات

وتحسين بيئة

العمل بالمنفذ



عميق لمفهوم الشركة المجتمعية، وما كان لها من سبق دائم في دعم مختلف قطاعات الخدمات الأمنية. وأعرب عن عميق شكره وتقديره للمساهمة النبيلة من الشركة الكويتية لنفط الخليج في هذا المشروع الحيوي الذي يعطي المثل والقوة لما يجب أن تكون عليه المشاركة المجتمعية الفعالة في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير، قائد العمل الإنساني، وسمو ولي العهد، وسمو رئيس مجلس الوزراء لمواصلة مسيرة البناء والعطاء.

كما تضمنت فعاليات الحفل كذلك تقديم محمد خليل مدير دائرة المساندة الهندسية شرح عن مراحل المشروع والخطة الزمنية لتنفيذه والنتائج المتوقعة منه. وتوقيع عقد المشروع بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة الغانم الدولية، ثم تنفيذ مراسم وضع حجر أساس المشروع، وتكريم الجهات المشاركة في المشروع والتي شملت كلا من محافظة الأحمدى، ووزارة الداخلية، والإدارة العامة للجمارك، وشركة الغانم الدولية.

المشروع من مختلف جهات الدولة المعنية وعلى رأسها وزارة الداخلية، والإدارة العامة للجمارك، الأمر الذي أسهم كثيراً في تسهيل مهمة الشركة الكويتية لنفط الخليج وبرهن على مدى تفاني تلك الجهات في القيام بدورها الوطني. كما أعلن الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج خلال كلمته أنه سيتم بدء الأعمال بالمنفذ اعتباراً من الشهر الجاري، على أن يتم الانتهاء منها وتسليم المشروع في الربع الأول من عام 2016.

وتوجه الشمري بالشكر إلى كل من الفريق سليمان فهد الفهد، واللواء أنور الياسين وخالد السيف، ولرجال الإدارة العامة للجمارك الأوفياء على جهودهم الحثيثة وتعاونهم البناء مع فريق عمل الشركة المنفذة - شركة الغانم الدولية - في هذا المشروع. كما شهدت مراسم الحفل كلمة للفريق سليمان الفهد وكيل وزارة الداخلية أشاد خلالها بتعاون الشركة الكويتية لنفط الخليج وما يمثل هذا التعاون من معنى



وحدة تطوير النفط الخام الخامسة

العودة: 52 مليون دينار حجم أعمال «كي دي دي بي»

أحمد مغربي



زياد العودة

أرض المعارض في مشرف، أن الشركة قامت مؤخراً بزيادة رأسمالها من مليون إلى 3 ملايين دينار، بالإضافة إلى تغيير في الاسم والعلامة التجارية، مشيراً إلى أن أعمال «كي دي دي بي» مع نفط الكويت تتركز في أعمال صيانة خطوط الأنابيب واستقدام العمالة الفنية المتخصصة لمشروعاتها المختلفة، لافتاً إلى أن الشركة تنفذ مشروع مع شركة هيونداي للصناعات الثقيلة لتكريب الأنابيب في محطة الزور الشمالية الجديدة. ولفت العودة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد توقيع عدد من المشاريع مع نفط الكويت بقيمة تتجاوز 12 مليون دينار.

قال المدير العام لشركة «كي دي دي بي» للإشاعات والمقاولات التابعة لشركة بيت الطاقة القابضة زياد العودة أن حجم أعمال الشركة حالياً يقدر بقيمة 52 مليون دينار، متوقفاً أن يصل حجم أعمال الشركة إلى 200 مليون دينار مطلع 2016، مبيّنا أن الشركة تعمل في أكثر من 6 مشروعات مختلفة مع شركة البترول الوطنية ونفط الكويت ونفط الخليج. وأوضح العودة في تصريح للصحافيين على هامش مشاركة الشركة في مؤتمر ومعرض النفط والغاز الذي تنظمه شركة نفط الكويت حالياً في

3.6% و0.4% نمو المؤشرين الوزني والسعري على التوالي

«المركز»: تحسن أسواق المنطقة مع انتعاش أسعار النفط

كبيراً منذ شهر يونيو بسبب الزيادة في حجم الإنتاج العالمي والتي تزامنت مع تراجع في حجم الطلب، على الرغم من الانتعاش الجزئي للأسعار في الأسابيع القليلة الأخيرة. وقامت هيئة التصنيف الائتماني بخفض توقعاتها لمعدل نمو خام برنت إلى 55 دولارا للبرميل لعام 2015، مقارنة بتوقعاتها السابقة التي بلغت 105 دولارات للبرميل. كما خفضت ستاندرد آند بورز درجة تصنيف البحرين بالعملاء الأجنبية والعملة المحلية على المدى الطويل والقصير إلى BBB-/A3 من BBB-/A2، وBBB-/A من A-/A1، وذلك بناء على افتراضات أسعار النفط على المدى المتوسط. كذلك قامت الهيئة بتصنيف دولتين مصدرة للنفط في العالم، كما أكدت هيئة التصنيف أيضاً

النفط أخذ في النمو، بينما استمر سعر النفط فوق 60 دولاراً للبرميل على مدى معظم الشهر. وارتفع الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بحوالي 500,000 برميل في اليوم تقريبا في يناير نتيجة انخفاض الأسعار. وأدى تزايد الطلب من المصافي الأوروبية وتوقف الإنتاج الليبي إلى تسريع ارتفاع سعر خام برنت.

وأضاف تقرير «المركز» أن أسهم الشركات المتنازعة قد شهدت أداء إيجابياً لهذا الشهر حيث أنهت جميعها تقريبا الشهر على ارتفاع، وكانت الشركة السعودية للكهرياء (المملكة العربية السعودية) الأفضل أداءاً بين أسهم الشركات المتنازعة في المنطقة، حيث سجلت مكاسب بنسبة 22% بعد صدور مرسوم ملكي بإعلان عن سداد دفعة علاوة بقيمة تتراوح بين 150 مليون و200 مليون دولار. وكذلك ارتفعت أسهم شركة المملكة

السابقة، بفعل الأداء القوي للعمليات المحلية والاستحواد الناجح على حصة بنسبة 53% في شركة المغرب تليكوم. وعلى صعيد آخر، أعلنت هيئة السوق المالية السعودية أنها تسير وفقاً للجدول الزمني المحدد لفتح أسواقها أمام المستثمرين الأجانب في النصف الأول من هذه السنة، وهي خطوة من المتوقع أن تؤدي إلى تضمين سوق الأسهم السعودية (تداول) في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق الناشئة. وإلى ذلك، تراجعت سوق الأسهم المصرية في فبراير في ظل الضبابية السياسية والنتائج المتدنية للربع الرابع من السنة والتي أدت إلى الإقبال على البيع في الأسواق.

وأضاف التقرير أن سعر خام برنت ارتفع بنسبة 18% في فبراير ليغلق عند 63 دولاراً للبرميل. ووفقاً لما صرح به وزير البترول السعودي، فإن الطلب العالمي على

العربية السعودية (4,9%) الأفضل أداء لهذا الشهر. وأغلق مؤشر ستاندرد آند بورز لأسواق مجلس التعاون الخليجي الشهر عند 124 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً في فبراير بنسبة 4,4% وتحسناً منذ بداية السنة حتى الآن بنسبة 7,3%.

وأضاف التقرير أن أسواق الإمارات قد حققت انتعاشاً لتتحول من اتجاهها الهبوطي إلى «المسار الطبيعي الجديد» لفترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، حيث سجل سوق دبي المالي ارتفاعاً بنسبة 5,2% في فبراير بفعل انتعاش أسعار النفط والأداء الجيد لأسهم القطاع العقاري. وارتفع أداء بورصة أبوظبي بنسبة 5,2% بعد أن أعلنت اتصالات، وهي أكبر شركة اتصالات في الإمارات، عن زيادة في أرباحها بنسبة 9% لشهر فبراير، وأرباح صافية للربع الرابع من العام 2014 بلغت 572 مليون دولار، أي بزيادة بنسبة 45% مقارنة بنفس الفترة من السنة

أصدرت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) مؤخراً تقريرها الشهري حول الأسواق، الذي تقوم خلاله بتحليل أداء البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأسواق الأسهم العالمية لشهر فبراير.

وأشار التقرير إلى أن المؤشرين الوزني والسعري في الكويت قد ارتفعا بنسبة 3,6% و0,4% على التوالي، يعززهما ارتفاع أسعار النفط الخام. وكانت البورصة الكويتية قد شهدت إقبالا متزايداً في فبراير، واستطاعت بعض الشركات المتنازعة اجتذاب المستثمرين بإعلانها عن توزيعات أرباح نقدية كبيرة.

وذكر التقرير أن أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد افتتحت شهر فبراير على ارتفاع مع صعود سعر خام برنت بنسبة 18%. واقتصر التراجع خلال الشهر على المؤشر المصري (2,5%)، بينما كانت أسواق دبي (5,2%) وأبوظبي (5,2%) والمملكة

300 مليار دولار

انخفاض إيرادات

دول «التعاون»

مجتمعة من هبوط

أسعار النفط

عجز مالي لدول

الخليج باستثناء

الكويت خلال 2015



عجز مالي لدول

الخليج باستثناء

الكويت خلال 2015



عجز مالي لدول

الخليج باستثناء

الكويت خلال 2015